



■ النائب السيد جميل كاظم



■ النائب عبدالله العالي



■ العضو البلدي صادق ربيع

احكام هذا القانون، التي تقر صريحاً في مادته الأولى بأنه « لا يجوز التصرف في السواحل والمنافذ البحرية المخصصة للنفع العام والمطلّة عليها المدن والقرى الساحلية وغيرها بأي تصرف من شأنه نقل الملكية أو ترتيب أي حق عيني آخر عليها لأي شخص طبيعي أو اعتباري خاص، إلا في الحالات التي تقتضيها المصلحة العامة وبصدر بها مرسوم». مع وجود هذه المادة نجد التجاوزات خلال الفترة التي لحقتها، ليست بالأمر القليل، فأي مصلحة عامة هي التي تقتضيها استملاك ٩٧٪ من سواحل البحرين، فهل كانت المصلحة العامة التي جرتنا إلى هذه الأزمة أم هي المصلحة الخاصة!!

«سكودمور ونغز أند ميرل» الأمريكية، التي هي من أعلنت هذه النسبة. فيتعين على السلطة قراءة تقرير الشركة لتتأكد من هذه النسبة، حتى تستطع أن تظهر مبررات على ما تفعل غير هذا الكلام الذي تريد به الضحك على عقول الناس. وإذا لم تجد التقرير في ملفاتها — لا سمح الله — أذعوا أن تراجمت صحيفة الأيام في عددها ٦٢٢٤ بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٠٦ لتقرأ أهم ما جاء في التقرير.

وفي هذا الجانب أشار العالي « أن هذه المعلومات لم تأتي من فراغ وإنما بنيت على دراسات قامت بها إحدى الشركات العالمية، وأكد أنه من الملاحظ للعيان بأن أغلب السواحل محجوزة عن الناس بأملك خاصة تتعدى بعضها على المياه فضلاً عن اليابسة. فيما يأخذ ربيع نموذج من سواحل البحرين وهي جزيرة سترة التي تفوق طول سواحلها ١٠ كيلومتر طولي، وهي لا تملك منه سوى مرفأ للصيادين لا يتعدى ٢ كيلومتر فقط. يمكن بهذا النموذج البسيط أن نعرف من خلاله أن شعب البحرين لا يملك سوى ٢٪ من سواحلهم وذلك في سنة ٢٠٠٦. فهل تبقى من ٢٪ شيء حتى سنة ٢٠٠٨!!

### مطالب الشعب ونوابه

تتلخص مطالب شعب البحرين ونوابه بضرورة تأمين جميع سواحل البحرين بأسم أهل البحرين وإعادة هذه السواحل لأهلها، فمن الظلم أن تسرق البسمة من ثغر الأطفال والراحة من الكبار ولقمة العيش من البحارة والصيادين. نيل هذه المطالب لا تكون إلا بقرار سياسي من أعلى سلطة في البلاد، فلا قانون أستطاع ان يحمي هذه السواحل ولا صوت شعب أستطاع أن يوقض ضمير المتنفذين والسلطة ولا تحركات نواب قوبلت من قبل السلطة بقبول.

هذه القانون ذكر في مادته الرابعة بأنه لا يجوز التعدي على الشواطئ والسواحل وإذا حصل يجب إزالته بالقوة الجبرية. وتذكر مادته الخامسة بأنه يعاقب المعتدي بالحبس وبالغرامة التي لا تتجاوز خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

فبال هذا القانون تبقى البحار أسيرة المتنفذين والأهالي يعانون الكثير، فمع عدم وجود سواحل لعامة الناس لا يجد هذا الشعب الذي يذوق مرارة الغلاء والبطالة والفقر موضع يتنفس فيه هواء نقي قرب سواحل جزيرة تحيطها المياه من كل جانب. فهل هذه صحراء نعيش عليها أم جزيرة أشتهر أهلها في الماضي بصيادة الأسماك واللؤلؤ.

أكد النائب السيد عبدالله العالي «إن السواحل لا زالت تعاني من تحديات وخروقات للقانون بأشكال مختلفة، كما إن الوعود التي قطعها وزارة البلديات لتطبيق هذا القانون وإنشاء سواحل جديدة وإنشاء منافذ لم يتم على أرض الواقع». كل تلك النقاط تجرنا إلى أسئلة الذي لطالما واجهنا، من يحكم هذه البلاد؟ اتحكمه قوانين وهي دولة القانون والمؤسسات أم تحكمه المصالح الخاصة لتجير القانون كما تشاء فتتفذه تارة وتتركه تارة أخرى؟ وأوامر من تنفذ، وأوامر من تبقى حبر على ورق؟

### هل بقي من ٣٪ شيء؟!

يخرج لنا أحد المنتسبين بوزارة شؤون البلديات والزراعة ليقول أن « ما نشر سابقاً عن ٩٧٪ من سواحل البحرين ملك خاص و ٣٪ ملك عام » غير صحيح تماماً وهو أمر مناف للواقع، لا تستطيع السلطة أن تبرر ما تقوله الآن وهي من أتت بشركة

